ضرائب التكنولوجيا

ضرائب الخدمات الرقمية أصبحت واقعا ملموسا في ظل الجائحة

ريبيكا كريستي

عكف قادة الاتحاد الأوروبي على مواجهة الجائحة العالمية خلال العام الماضي، وأدركوا حينها احتياجهم إلى ميزانية أكبر. وللمساعدة في تحمل هذه التكلفة، ستتجه أنظارهم إلى الشركات الأكبر حجما: الشركات التكنولوجية العالمية العملاقة.

وقد اتفق قادة الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ على فرض ضريبة رقمية، على أن يتم تحديد التفاصيل لاحقا في منتصف عام ٢٠٢١. وبينما لن تكون هذه الضريبة هي المصدر الأكبر للإيرادات اللازمة لتمويل ميزانية الجائحة، فإنها قد تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في كيفية فرض الضرائب على الشركات في البلدان الأوروبية. وتدعم هذه الخطة اتجاها ظهر منذ فترة طويلة لإعادة تقييم كيفية دفع الشركات التكنولوجية العملاقة لضرائبها والآليات التي يمكن من خلالها لمختلف البلدان حول العالم المطالبة بنصيبها العادل من الإيرادات التي تساعد في توليدها.

ومن شأن النظم الضريبية الجديدة حال نجاحها أن تسهل على البلدان تحصيل الإيرادات المتولدة داخل حدودها والحد من سخط العامة تجاه النجاح الضخم الذي حققته شركات أمريكية مثل أمازون، وفيسبوك، وأبل، وألفابت وهي الشركة الأم لغوغل. بينما قد يؤدي فرض مزيج من الضرائب الرقمية غير الفعالة إلى إشعال فتيل الحروب التجارية وإبطاء وتيرة الابتكارات دون توليد إيرادات ذات قيمة.

ويتوالى الزخم الوطني والإقليمي تدريجيا، إلى جانب الدفعة القوية المستمدة من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددهم ١٣٧ بلدا. غير أن أي تحرك عالمي في هذا الصدد يستغرق وقتا طويلا لا سيما وأنه يتجاوز المجال الرقمي إلى مجموعة أكبر من الشواغل المتعلقة بضرائب الشركات عموما، فضلا عن توقف جميع هذه المساعي بعد أن احتلت جائحة كوفيد-١٩ موقع الصدارة. ونتيجة لذلك، قرر عدد من البلدان فرض ضرائب فردية على الخدمات الرقمية، وأثار موقفها الصارم ردود أفعال عنيفة. وفتحت الولايات المتحدة تحقيقات تجارية ضد مجموعة من البلدان بدءا من فرنسا وحتى إندونيسيا زعما منها أن هذه الضرائب تنطوي على تمييز غير عادل ضد الشركات الأمريكية.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن إجبار الشركات التكنولوجية على دفع ضريبة أكبر يخدم العدالة الاجتماعية، وكانت فرنسا في طليعة البلدان الساعية إلى المبادرة بتطبيق الإجراءات الأوسع نطاقا الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتشجيعها. وأبدت الولايات المتحدة اعتراضها مشيرة إلى أن هذه التحركات الفردية تقوض المباحثات العالمية. وتراجع البلدان عن خوض حرب تجارية في يناير — ولكن التوترات لا تزال مرتفعة رغم ضآلة الإيرادات المالية المحتملة.

وقال باسكال سانت-أمانز، مدير مركز سياسات وإدارة الضرائب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي «يمكن حل إحدى أكثر القضايا إثارة للنزاع بنقل إيرادات لا تتجاوز بضعة مليارات، ولكنها تظل قضية جديرة بالنقاش والطرح. وفي حالة عدم التوصل إلى حل

متعدد الأطراف، من المحتمل اتخاذ تدابير فردية، وهو خطر جسيم قد تترتب عليه عقوبات أو توترات تجارية».

مسألة عدالة

يمثل تعديل القواعد الضريبية العالمية، لا سيما في ظل غياب مبادئ عالمية واضحة يستند إليها في هذا الصدد، سابقة أثارت اهتمام الشركات التي ترى أن الأولوية ينبغي أن تكون لاستقرار النظام وموثوقيته، بدلا من زيادة تكاليف الامتثال وما سيلي ذلك من معارك سياسية حتمية. وقال مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك في مؤتمر الأمن المنعقد في ميونخ العام الماضي «قد يعني ذلك أننا مضطرون إلى دفع المزيد من الضرائب في أماكن مختلفة وفق إطار جديد، وهو أمر مقبول بالنسبة لنا».

وترى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تعديل كيفية فرض الضريبة على الخدمات الرقمية مسألة عدالة، وليس مسألة إيرادات فحسب. وقد ركزت النقاشات السابقة حول ضرائب التجارة الإلكترونية على كيفية تطبيق ضريبة المبيعات. ولكن هذه النماذج لا تغطي جميع أرباح الشركات التي تقدم خدمات مجانية مقابل الحصول على المعلومات.

وأشار سانت–أمانز، الذي وصفته صحيفة بوليتيكو العام الماضي بأنه «أقرب ما يكون إلى محكم» في القضايا الضريبية العالمية، إلى «تزايد مشاعر الإحباط» تجاه الشركات التي تحقق أرباحا في بلدان دون أن يكون لها تواجد مادي فيها. ويكمن التحدي الآن في مواصلة العمل على التوصل إلى توافق عالمي دون تعطيل الجهود الجارية. «فلدينا خطط مفصلة، ونعلم وجهتنا. ولكننا في حاجة إلى دافع سياسي لإعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح».

وكجزء من عملها على القضايا ذات الصلة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (مجموعة من السياسات المصممة لضمان قيام الشركات بدفع ضرائبها حيث تجني أرباحها)، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استراتيجية من جزأين. ويهدف العنصر الأول إلى تغيير كيفية إثبات تواجد الشركات في بلد ما، وهو ما سيمثل فارقا كبيرا بالنسبة للصناعات التي تعتمد على نماذج عمل جديدة تقوم على البيانات بدلا من المصانع المادية. ويتناول العنصر الثاني مسألة الحد الأدنى للضريبة لضمان خضوع أرباح الشركات للضرائب في بلد ما وعدم إعفائها في جميع البلدان — على غرار نظام «الدخل العالمي غير الملموس الخاضع للضريبة المنخفضة» الأمريكي الذي تم إقراره عام ٢٠١٧ لفرض حد أدنى للضرائب التي يجب على الشركات تحملها.

وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ستسهم التعديلات المقترحة إلى جانب النظام الأمريكي المذكور في توليد إيرادات ضريبية جديدة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا، أي حوالي ٤٪ من إيرادات ضرائب دخل الشركات على مستوى العالم. وتتأتى هذه الزيادة في معظمها من عنصر الحد الأدنى للضريبة. أما نماذج العمل الجديدة المقترحة فلن تساهم سوى «بمكاسب ضئيلة» حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتيجة نقل الإيرادات من البلدان التي تمثل مركز الاستثمارات إلى اقتصادات أخرى.

ويعتزم الرئيس جوزيف بايدن الذي تولى منصبه في يناير تعديل المنهج الأمريكي تجاه التجارة والتكنولوجيا والعلاقات عبر الأطلنطي كجزء من تجديد الالتزام بتعددية الأطراف عموما. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة ستتوقف عن معارضة الضرائب الرقمية المفروضة حاليا بالفعل. وكما ذكرت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأمريكية، في تعليقات لمجلس الشيوخ، فإن هذه الضريبة «غالبا ما تميز ضد الشركات غير المقيمة وينشأ عنها ازدواج ضريبي»، إلى جانب تفاصيل مختلفة أخرى. وأشارت إلى أن الإدارة ترغب في مواجهة هذه الشواغل مع مراعاة الأثر السلبي المحتمل للعقوبات الثأرية على الأسر الأمريكية.

القومية التكنولوجية

يمكن أن تأخذ ضريبة الأنشطة الاقتصادية الرقمية أشكالا متنوعة، بعضها بسيط كضرائب الاستهلاك على المشتريات عبر الإنترنت أو الاشتراك في الخدمات، وبعضها أكثر تعقيدا مثل الضرائب التي تستهدف تقييم الربحية وفصل الشركات الرقمية عن أجزاء الاقتصاد الأخرى. وهناك أيضا مسألة مدى اتساق الضرائب الرقمية مع قضايا السياسات التكنولوجية عبر الأطلنطي المرتبطة بالخصوصية والمنافسة والدعم الحكومي.

وقال مارشال فان ألستاين، أستاذ اقتصاد المعلومات بجامعة بوسطن الذي تضمنت جهوده في هذا المجال تقديم خدمات استشارية غير مدفوعة للمفوضية الأوروبية وفيسبوك، «أؤمن بوجود قدر من القومية التكنولوجية في الوقت الحالي. غير أن ذلك لا يعني عدم وجود مبرر للتدخل».

وقال فان ألستاين إن وفورات الحجم تعد أحد مبررات المعاملة التمييزية للشركات التكنولوجية الكبرى التي يمكنها جمع البيانات من ملايين المستخدمين عبر وسائل لا يمكن للشركات الأصغر مجاراتها. فبينما تربط الشركات التقليدية بين منتجاتها من خلال بيع أجهزة طباعة غير باهظة الثمن لزيادة مبيعاتها من الورق وخراطيش الحبر على سبيل المثال، تقدم المنصات التكنولوجية خدمات مجانية لجزء من السوق لتعظيم أرباحها من القطاعات الأخرى، كتوفير حسابات بريد إلكتروني مجانية وجمع البيانات في المقابل لأغراض الإعلانات أو عرض المنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لجمع المعلومات من خلالها. وأضاف قائلا إن «نماذج العمل التي تقوم عليها هذه المنصات مختلفة اختلافا جذريا. فالوضع معكوس في

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/GOODDESIGN10

بعد عقود لم يشهد الهيكل الضريبي الدولي خلالها أي تطورات تذكر، أصبح كل شيء ممكنا الآن.

هذه الشركات، حيث يقدم المستخدمون من خارج الشركة الجزء الأكبر من القيمة».

ولكن توجد آراء معارضة أيضا. فقد أشار جيه. سكوت ماركوس الذي شغل في السابق منصب المستشار الأول لشؤون التكنولوجيا في لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية إلى أن المنصات الرقمية تنطوي على تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها الصناعات التقليدية، ولكن على نطاق أوسع. ويرى أن الميزة الأساسية لقطاع التكنولوجيا تكمن في سهولة حركة الأصول. «فالشركات الرقمية تتمتع بحرية أكبر مقارنة بالشركات التقليدية في اختيار محل تواجد أصولها، لا سيما الملكية الفكرية»، حسب قول ماركوس الذي يشغل حاليا منصب زميل أول في مركز بروغل (Bruegel)، وهو أحد مستودعات الفكر في بروكسل الذي يضم بين أعضائه عددا من الشركات التكنولوجية الكبرى.

ومن منظور المواطنين، قد تبدو ضرائب الاقتصاد الرقمي امتدادا منطقيا لالتماس المساهمات من القطاعات الأكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمة. فقد وصل الأمر بمنظمة أوكسفام الدولية، وهي مجموعة مناهضة للفقر تعكف على دراسة الضرائب كجزء من عملها في مجال مناصرة الفقراء، إلى اقتراح قيام الحكومات بفرض ضريبة «أرباح فائضة» على شركات التكنولوجيا والمستحضرات الدوائية والسلع الاستهلاكية التي شهدت انتعاشا خلال الجائحة وسط معاناة القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبوجه أعم، ترى المجموعة أن الضرائب المفروضة على قطاع التكنولوجيا ضئيلة مقارنة بقوته الاقتصادية.

وقالت كيارا بوتاتورو، مستشارة أوكسفام لعدم المساواة والسياسة الضريبية في الاتحاد الأوروبي «ازداد الاهتمام بضرورة فرض الضرائب على الشركات الرقمية والاقتصاد الرقمي بوجه أعم بسبب أزمة فيروس كورونا. فقد ازدادت أرباح الشركات الرقمية هذا العام كما نعلم، وذلك على عكس الشركات التي خسرت جانبا كبيرا من أرباحها بسبب الأزمة».

العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء

أعرب الاتحاد الأوروبي عن رغبته في البدء بمجموعة صغيرة من الشركات العملاقة بدلا من آلاف الشركات التي يقوم نشاطها على الاحتكاك المباشر بالعملاء حسب مقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما سيضع عددا من الشركات الأمريكية في بؤرة الاهتمام. فوفقا لمقترح صادر عام ٢٠١٨ قد يشكل أساس خطة الضرائب الرقمية لهذا العام، وضعت المفوضية الأوروبية حدودا مرتفعة بحيث يقتصر تطبيق الخطة على شركات ذات حجم معين، كالشركات التي يتجاوز عدد مستخدميها ١٠٠ ألف مستخدم في أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو التي تتجاوز أرباحها المحلية ٧ ملايين يورو. غير أن الاتحاد الأوروبي حاول فصل مقترحاته الضريبية عن القوانين الأخرى المنظمة لقطاع التكنولوجيا. ولا تسري الضرائب الرقمية المقترحة على الشركات عبر الأطلنطي فقط، بل على جميع الشركات المستوفية للشروط.

وقال بنجامين أنجيل، مدير الضريبة المباشرة والتنسيق الضريبي والتحليل الاقتصادي بالمفوضية الأوروبية، «نحتاج إلى صياغة قواعد لتوليد دخل كاف ثابت، كما نحتاج إلى صياغة قواعد لا تؤدي على الأرجح إلى إذكاء التوترات التجارية».

فربما اتفق القادة على المضي قدما نحو فرض «ضريبة رقمية» كأحد مصادر إيرادات ميزانية الاتحاد الأوروبي، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن البلدان الأعضاء سترغب في أن يكون هذا «المورد الخاص» الجديد مطابقا للخطط السابقة. علاوة على ذلك، يتطلب إقرار أي مقترحات ضريبية على مستوى الاتحاد الأوروبي موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع. وقد أمكن بالفعل تنفيذ بعض التدابير الضريبية، ولكن مقترح الاتحاد الأوروبي بشأن توحيد وعاء ضريبة الشركات لا يزال حبيسا لهذه المعوقات منذ سنوات.

ويعني ذلك أن الاتحاد الأوروبي سيتعين عليه تحقيق التوازن بين البلدان الراغبة في التحرك والبلدان التي تعارض فرض ضرائب إضافية على الشركات دون التوصل إلى توافق عالمي. فبالنسبة لأيرلندا التي تولي اهتماما كبيرا لجذب الشركات التكنولوجية الأمريكية، تتمثل الأولوية في إثناء الاتحاد الأوروبي عن تجاوز المعايير العالمية. وفي يناير، قال باسكال دوناهو، وزير مالية أيرلندا، «إن أي نتائج يتم إقرارها على المستوى الدولي يجب أن توازن بين جميع الاعتبارات بشكل صحيح وأن تحظى بقبول جميع البلدان الصغيرة والكبيرة والمتقدمة والنامية». فتغيير قواعد اللعبة قد يزيد من صعوبة تلبية المتطلبات المفروضة على الشركات ووضع سياسات مطابقة للمعايير العالمية في البلدان الصغيرة.

وعلى غرار العديد من ضرائب الخدمات الرقمية التي تم فرضها في مختلف أنحاء العالم، تستند مقترحات الاتحاد الأوروبي إلى إيرادات الشركات والتقييمات الأخرى لحجم أنشطتها بالكامل بدلا من الدخل المتحقق من مبيعات وأنشطة محددة. ويشكل ذلك تحديا نظرا لأن الضرائب على رقم المبيعات تفتقر إلى الكفاءة عموما وينبغي قصر

استخدامها على حالات محدودة للغاية، كما قال ألكسندر كليم، نائب رئيس قسم السياسات الضريبية بصندوق النقد الدولي ومؤلف مشارك لكتاب جديد صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان *Corporate Income Taxes under Pressure: Why Reform Is Needed and How It Could Be Designed*.

ويضيف قائلا إنه من الأفضل عموما وضع نظام ضريبي يقوم على مفاهيم موحدة مثل الأرباح، وفرض الضريبة على هذا الأساس في جميع القطاعات الاقتصادية بنفس الآلية تقريبا. وغالبا ما تتعارض المعاملة التمييزية لقطاعات اقتصادية بعينها مع هذه المبادئ، حتى وإن ثبتت فعاليتها أحيانا كإجراء تصحيحي مؤقت.

ويحتاج الاتحاد الأوروبي إلى أموال من مختلف المصادر للوفاء بالتعهدات الواردة في موازنته الأخيرة التي تمتد لسبع سنوات، وسيتعين عليه بالتالي وضع مقترح بشأن تطبيق ضريبة رقمية قبل منتصف عام ٢٠٢١ لتنفيذ التزاماته الحالية حتى وإن رغب في صياغة القواعد وفق المبادئ التوجيهية العالمية متى تم التوصل إلى اتفاق.

وأضاف كليم قائلا «لا تُفرض الضرائب لسد حاجة إلى المال في موضع ما. بل يجب عند التفكير في الضريبة أن نبحث عن أفضل وسيلة لجمع المال من خلال الحد من التشوهات وتكلفة التحصيل قدر الإمكان. أما فرض الضرائب على أحد القطاعات لحاجتنا إلى المال في موضع معين، فما هو إلا مفسدة للسياسة الضريبية».

ويعكس الجدال العالمي الدائر حول كيفية وتوقيت فرض الضرائب على الشركات الرقمية تحولا سريعا للغاية في اتجاهات ضريبة الشركات في السنوات الأخيرة، كما قال مايكل كين، نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي: «بعد عقود لم يشهد الهيكل الضريبي الدولي خلالها أي تطورات تذكر، أصبح كل شيء ممكنا الآن». FD

ريبيكا كريستي كاتبة حرة وباحثة في مجال السياسات ببروكسل، وزميلة زائرة في مركز بروغل ببروكسل، وهو مستودع فكر متخصص في قضايا الخدمات المالية.

المراجع:

De Mooij, Ruud, Alexander Klemm, and Victoria Perry, eds. 2021. *Corporate Income Taxes under Pressure: Why Reform Is Needed and How It Could Be Designed.* Washington, DC: International Monetary Fund.